مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

مصرف لبنان ساهم في إرساء الإستقرار المالي والاقتصادي

رائـد شـرف الديـن، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

حزيران ٢٠١٥ | مصرف لبنان - بيروت

قائمة الأسئلة

I. رغم الانتكاسات المالية والاقتصادية الدولية بقي مصرف لبنان صامدا، ما هو سر هذا الصمود؟ ٢
II. تعاميم مصرف لبنان ساهمت في إرساء الاستقرار المالي والاقتصادي والمحافظة على سعر الليرة، هل كانت هناك محاولات من بعض المصارف للخروج عن مضمون وفحوى هذه التعاميم؟ ٢
III. نجاح مصرف لبنان في المحافظة على الاستقرار المالي هل ساهم في زيادة النمو وما هي توقعاتكم للنمو خلال العام الحالي؟ ٤
V. كيف تنظر الى دور المغتربين في تنمية الاقتصاد اللبناني والمالي؟ ٥
VI. ما هي أرقام التحويلات الاغترابية الى لبنان وكم بلغت عام ٢٠١٤؟ ٥
VII. اذا كنتم تودون ان يستثمر المغتربون في لبنان فهل تشجعوهم على ذلك وما هي رسالتكم اليهم؟ ٦

I. رغم الانتكاسات المالية والاقتصادية الدولية بقي مصرف لبنان صامدا، ما هو سر هذا الصمود؟

ان السر في صمود مصرف لبنان هو الثقة، وهذه الثقة نستطيع أن نلمسها من خلال اطمئنان الأسواق إلى القدرات الموجودة لديه وسلامة النموذج النقدي والمصرفي الذي اتبعه خلال العقدين الماضيين. وهذا النموذج كان فعّالا لجهة منع حدوث انتكاسات لأسباب اقتصادية او مالية مما عزز تلك الثقة. فمصرف لبنان هو مؤسسة مستقلة تطبق قانون النقد والتسليف. ولقد تمكن من جبه العديد من الصعاب التي واجهت البلاد بفضل تلك الاستقلالية والثقة التي توليه إياها السلطات والإدارات الحكيمة للمصارف، إضافة إلى حرصه على تطبيق المعايير الدولية كافة. ومنذ بداية عهده حرص حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة على أن يكون البنك المركزي على مسافة واحدة من الجميع. تفهّم السياسيون أهمية تلك السياسة وثَبُتَت لهم صحتها حيث أدركوا أن مصرف لبنان لا يتخذّ موقفاً سياسياً بل هو لخدمة جميع اللبنانيين، وهذا يعزّز الثقة ويُبقي المصرف بعيداً عن مشاحنات تعيشها البلاد يومياً.

مهمة مصرف لبنان كانت صعبة، وقد استخدم العديد من الآليات والهندسات التي أعادت الثقة بالعملة الوطنية التي هي جزء لا يتجزأ من الاستقرار النقدي والمصرفي. لدى مصرف لبنان أدواته من قبول ودائع أو إصدار شهادات إيداع وهو يستعمل هذه الأدوات ليُبقي الأسواق مستقّرة، ولقد هدف من خلال هندساته الدائمة والمتطورة الى تنظيم السيولة في لبنان حتى لا تتحوّل هذه السيولة إلى مادة تضخمية. كما عمل مصرف لبنان بجهد لتكوين موجودات سائلة بالعملات الأجنبية بمستوى مرتفع، حيث وصلت قيمتها، باستثناء الذهب (الذي تساوي قيمته حاليا حوالي الـ ١١ مليار دولار وفقا لأسعار السوق) إلى حوالي39 مليار دولار، وهو رقم قياسي مقارنة بحوالي ٣ مليار دولار في العام ١٩٩٣، وهذه الموجودات هي إشارة إيجابية للسوق إذ يصبح لديه ثقة بالليرة اللبنانية.

II. تعاميم مصرف لبنان ساهمت في إرساء الاستقرار المالي والاقتصادي والمحافظة على سعر الليرة، هل كانت هناك محاولات من بعض المصارف للخروج عن مضمون وفحوى هذه التعاميم؟

عمل مصرف لبنان خلال العقدين الماضيين، على تنفيذ المطلوب منه بمقتضى قانون النقد والتسليف فيما خص "المحافظة على سلامة اوضاع النظام المصرفي"، فأرسى مجموعة متكاملة من التعاميم المصرفية التي أثبتت فعاليتها وكفاءتها في جعل القطاع المصرفي، المؤتمن الاساسي على ادخارات اللبنانيين، احد اهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني. لقد

قـام مصرـف لبنـان بتطـوير نظـام مصرـفي موثـوق يتميـز بتقيّـده الصـارم بالمعـايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية خصوصـاً فـيما يتعلـق منهـا بكفايـة رأس المـال والإدارة الحكيمة والشفافية والربحية والسيولة ومكافحة تبييض الأموال. وقد كـان لتعـاميم مصرف لبنان والتدابير الاحترازية والوقائية المسـبقة التـي اتخـذها دورا أساسـيا وفعـالا في تعزيز سلامة ومتانة القطاع المصرفي وفي إرساء الاستقرار المـالي والاقتصـادي والمحافظـة على سعر الليرة. ومن ضمن ذلك، تم اتخاذ جميع التدابير الاحترازيـة للتحـوط مـن مخـاطر التسـليف بـاعتماد سياسـات تسـليفية تراعـي مـا بـين الغايـة التسـليفية مـن القـروض وإدارة المخاطر. وتم وضع ضوابط على التسليف لا سيما العقاري منه. وتفاديا لوقوع مشاكل تعثر في القطاع المصرفي، اتخذ المصرف المركزي مؤخرا تدابير استباقية تضبط ايقاع التسليفات المصرفية الاستهلاكية بعد ان لوحظ انها تنمو بشكل مقلق، بحيـث تتـوافر الامـوال لتغطيـة اي طارئ.

كما لاحظ مصرف لبنان مؤخرا ان هناك بعض المصارف التي تخالف القواعـد التـي وضـعها لعمليات التسليف المدعومة مما يزيد المخاطر على القطاع المصرفي وعلى السوق، اضـافة الى لجوء بعض المصارف الى الاستدانة مـن بعضـها الـبعض بآجـال قصـيرة للاسـتثمار في سندات بآجال طويلة، وهذا قد يؤدي إلى انعدام التوازن في آجال الاسـتحقاقات للمصرـف ويشكل خطرا عليه، وبالتالي فإن أي هزّة في أحد المصارف قـد تجـرّ القطـاع بكاملـه. لـذلك قام مصرف لبنان باستحداث وحدة الاستقرار المالي التي تهدف الى مراقبـة الوضـع المـالي والمصرفي في لبنان والعالم، واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة قبل وقوعهـا لاتخـاذ التدابير الاحترازية المناسبة لمواجهتها والتعامل معها منعاً لانعكاسها على الداخل اللبنـاني عموماً، والقطاع المصرفي خصوصاً. وتعتبر هذه الوحدة ضمن مصرف لبنـان المركـزي أمـراً ضرورياً جداً لكونها تساهم في رصد كل أنواع الازمات المالية والمصرفية والاقتصادية التـي قد تقع والمحتملة في الاسواق الداخلية والخارجية، مما يمكن مصرف لبنان من إتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لمواجهتها.

كما أنشأ مصرف لبنان وحـدة حمايـة المسـتهلك التابعـة للجنـة الرقابـة، وهـي تعمـل لـيس كصندوق شكاوى بل لمتابعة فعالية الأنظمة والتجهيزات والرأسمال البشري لدى المصـارف ما يكفل تأمين التعاطي الشـفاف والعـادل مـع الزبـائن، ويحسـن سـمعة القطـاع المصرـفي اللبناني. هـذه الوحـدة اسـتحدثت للتأكـد مـن أن كـل مصرـف يضـم الأشـخاص المناسـبين والأدوات المناسبة ولديه التعاطي المناسب مع زبائنه بشكل شفاف وضمن الحق والعدل.

وبالنسبة للتعاطي مع الخارج فان القطاع المصرفي اللبناني سيبقى بمنأى عن كـل الضـغوط مـا دام لبنـان يحـترم القـوانين المعمـول بهـا عالميـاً، ومصرـف لبنـان، ملتـزم بالمعـايير

والقرارات الدولية، بما لا يعرّض أي مصرف من مصارفنا اللبنانية للاهتـزاز. كـما أن المركـزي ولجنة الرقابة على المصارف يقومان بواجباتهم تامة في ما خص الرقابة ومتابعـة المصـارف التي بدورها لديها من الوعي والالتزام ما يكفي لعدم تعريض سمعتها للخطر.

وتجدر الإشارة الى ان مصرف لبنان لا يضع تـدابير تنظيميـة فحسـب، بـل يسـعى أيضـا إلى خلق الوعي المناسب الذي بات ينتشر أكثر فأكثر لدى المصارف، حيـث تـمّ إنشـاء وحـدات امتثال تطلق مبادرات خاصة بها لحماية المصرف.

III. نجاح مصرف لبنان في المحافظة على الاستقرار المالي هل ساهم في زيادة النمو وما هي توقعاتكم للنمو خلال العام الحالي؟

على الرغم من الصعوبات التي يمر بها لبنان في المرحلة الحالية، من أزمات سياسية وأمنيـة إضـافة الى الوضـع الإقليمـي الـذي أدى الى تراجـع في الطلـب الخـارجي، بقيـت الحركـة الاقتصادية مقبولة، إذ حقق لبنان عام ٢٠١٤ نموا حقيقيا يقارب الـ٢ في المئة، وبقيـت نسـب التضخم منخفضة الى ما دون الـ٤%. وبالفعل، لقد قام مصرف لبنان بمبادرات حساسة من أجل تعزيز الطلب الـداخلي والإبقـاء عـلى نمـو اقتصـادي إيجـابي. فـالرزم التحفيزيـة التـي أطلقها بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ تقارب الـ٣,٥ مليار دولار أميركي، ولقد كانت لها آثارها الايجابية عـلى النمو الاقتصادي، إذ إنها ساهمت بأكثر من ٥٠% من النمو المحقق خلال هذه الأعوام. هذه السياسة حفزت الكثير من اللبنانيين في الخارج على العودة لتأسيس الشركات والافـادة مـن القروض والتسهيلات المقدمة لقطاعات السكن والطاقة والبيئة والمشاريع الجديدة. كـما أن مبادرة مصرف لبنان لدعم اقتصاد المعرفة والتي أطلقها في آب ٢٠١٣ بدأت تعطـي نتائجهـا من حيث توظيف الأموال من المصارف في صناديق ومشاريع تعمل ضمن هذا القطاع، ومن المتوقع أن يشهد لبنان قريبا تحولا مهما في هذا القطاع الواعد.

ان برامج الحوافز الذي وضعها مصرف لبنان، بالاضافة الى انخـراط المصـارف يـدا بيـد مـع المبتكرين في اطـلاق اقتصـاد المعرفـة، ستسـاهم في تـأمين مصـادر النمـو بانتظـار عـودة الأمـور الى طبيعتهـا. المقومـات موجـودة داخليـا لانطلاقـة اقتصـادية، ولا سـيما القـدرة التمويليـة، فالقطـاع المصرـفي في لبنـان لديـه إمكانـات مهمـة لتمويـل القطـاعين الخـاص والعام.

وبالنسبة للعام الحالي، فإن انخفاض أسعار النفط سوف يؤثر إيجابا عـلى القـدرة الشرـائية لدى اللبنانيين ويعزز الطلب الداخلي، مما يبشر بنسب نمو تساوي النسب المحققة في سنة ٢٠١٤ أو تفوقها.

IV. في أي مرتبة تضع مصرف لبنان بين المصارف المركزية عربيا ودوليا؟

لقد مر مصرف لبنان بمراحل عدة من الإصلاح سمحت له بأن يكون متقدماً من حيث الأداء، وهذا أمر نلمسه باستمرار حين تطلب منا مصارف مركزية في المنطقة أن نتعاون معها تقنياً.
ان مصرف لبنان المركزي اليوم هو في طليعة المؤسسات اللبنانية الفعّالة التي تحترمها المؤسسات الدولية حيث تأتينا منها طلبات إرسال أشخاص لمساعدتها في مهام لصندوق النقد، للبنك الدولي، كما ساعد مصرف لبنان في تطوير مصارف مركزية كثيرة في العالم العربي.
لقد قام مصرف لبنان بهندسات مالية عدّة، أهمّها التحكّم بالسيولة في الأسواق اللبنانية سواء بالليرة اللبنانية أو بعملات أجنبية يديرها لبنان على اختلاف باقي الدول. وهذا أعطى نتائج ملموسة، وعالمياً قامت مصارف أخرى بما قمنا به وباتت أكبر البنوك المركزية في العالم تنتهج هذا الخطّ بعدما كانت تعتبر ما نقوم به ثورة على عمل المصارف.
نحن نطمح الى ان تبقى مؤسسة مصرف لبنان عنوان استقرار وثقة.

V. كيف تنظر الى دور المغتربين في تنمية الاقتصاد اللبناني والمالي؟

اللبنانيون في بلاد الاغتراب مقدّر دورهم المتنامي داخليًا وخارجيًا باعتبارهم سفراء للوطن اللبناني الذي لا يقوم إلا بجناحيه المقيم والمغترب. إن المغتربين يعتبرون الشريان الحيوي وإحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، وهم يساهمون بشكل فعال في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التحويلات المالية، والاستثمارات التي يقومون بها، خصوصًا وأنّ مجالات الاستثمار في لبنان متعددة، ويمكنهم أن يساهموا في تمويل مشاريع إنتاجية وإنمائية متعددة. كما يمكن للغتربين أن يلعبوا دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار باقتصاد المعرفة وذلك عن طريق تأسيس الشركات الناشئة أو مساندتها وتوجيهها وتطويرها عبر مشاركة تجاربهم الناجحة، كما فعلوا مؤخرا بمناسبة مؤتمر المغتربين.
ان الدولة مسؤولة تجاه المغتربين، وهذه المسؤولية تقوم على وجوب إحداث الربط بين لبنان المغترب ولبنان المقيم.
هناك مشاريع ضخمة ينفذها مغتربون لبنانيون في لبنان، ونحن نعول أن تزداد نسبة هذه المشاريع بشكل أكبر في المرحلة المقبلة.

VI. ما هي أرقام التحويلات الاغترابية الى لبنان وكم بلغت عام ٢٠١٤؟

رفع البنك الدولي تقديراته لتحويلات المغتربين الى لبنان الى ٨,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٤. حلّ لبنان في المرتبة ١٤ عالميا وفي المرتبة العاشرة بين الاقتصادات النامية الـ١٢٥ من حيث تحويلات المغتربين في العام ٢٠١٤. كذلك صنّف لبنان كثاني أكبر متلق لتحويلات المغتربين بين ١٦ دولة عربية وكثالث أكبر متلق لها بين ٥٠ دولة ذات الدخل المتوسط الى المرتفع. اضافة الى ذلك قدرت تحويلات المغتربين الى لبنان بما يوازي ١٧,٨% من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠١٤.

VII. اذا كنتم تودون ان يستثمر المغتربون في لبنان فهل تشجعوهم على ذلك وما هي رسالتكم اليهم؟

نصرّ على ضرورة أن يتعزز دور المغتربين في وطنهم، وذلك عن طريق تفعيل وتعزيز نشاطهم الاقتصادي والاستثماري في لبنان، الأمر الذي من شأنه أن يدعم ويقوي أسس الاقتصاد اللبناني، الذي يحتاج في المقام الأول الى جهود ودعم أبنائه المقيمين وأيضا المغتربين، خصوصا في ظل الظروف والأوضاع التي يمر فيها لبنان، علما أن تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج تساهم بشكل كبير في الدخل القومي وتعزز وضع الخزينة اللبنانية.

نحن نؤمن بأن مواصلة الجهود المحلية واستقطاب المغتربين اللبنانيين سيسهمان في تحقيق هدفنا القاضي بإنشاء قطاع من شأنه أن يثري لبنان لفترات طويلة ونعوّل على دور المغترب اللبناني والمؤسسات الاغترابية في المساهمة في عملية نهوض لبنان وبناء مؤسساته وترسيخ دعائم اقتصاده وتقويتها.